

تأسيس «نقابة ناشري الإعلام» للدفاع عن المهنة في الجزائر

العمومية وليس خدمة السلطات الظرفية، وفك الخناق الاجتماعي ووقف سياسة تقيير الصحافيين، ومنعهم المباشر وغير المباشر من حقهم في التنظيم، وهو أمر يعود في الأصل إلى التحالف غير المعلن بين السلطة وقطاع من مالكي وسائل الإعلام. وأكدت أول نقابة لناشري الإعلام في الجزائر قيد التأسيس أن «ما يجري اليوم من تحولات، وفي ظل تعالي الدعوات لإصلاح القطاع الذي ظل يترنح تحت أمجة السلطات المتعاقبة، والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الإعلامية جراء انعدام التشريعات المنظمة للمهنة والآليات الضابطة لممارستها، دفع إلى الشروع في تأسيس نقابة الناشرين».

الصحافيون الجزائريون يعتبرون أن إصلاح القطاع يتم عبر تعديل القوانين وفك الضغط والخناق الاجتماعي عن المنتسبين

ونوهت إلى أن «الدور الرئيسي الذي ستأخذه هذه النقابة على عاتقها يكمن في تنظيم المهنة وأخلاقها وتطهيرها مهنيا واقتصاديا كمشرك فاعل مع الجهات الوصية». ونظرا إلى الظروف الصحية التي تشهدها البلاد، فإنه تم الاتفاق على التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي الأول في أقرب وقت بسبب ما تقتضيه التدابير الوقائية من تفشي فيروس كورونا.

وطرح الصحافيون ذلك كمقدمة للإصلاح واسع للقطاع عبر تعديل القوانين وفك الضغط والخناق الاجتماعي عن المنتسبين للمهنة». ويحاول الصحافيون الضغط على السلطات لرفع الرقابة القضائية عن صحافيي «الصوت الآخر» المكبلين بهذا الإجراء منذ شهور، لأسباب مرتبطة بمقال نشر في الصحيفة، ووقف جميع المتابعات القضائية والأمنية في حق الصحافيين الذين يوجد منهم من يعاني في صمت من هذه الممارسات المناهضة لحرية ممارسة الصحافة، إضافة إلى رفع الحجب عن المواقع الإخبارية بسبب تعاطيها مع الأحداث والأخبار بطريقة لا تتوافق مع نظرة الحكومة.

ووفق الصحافيين الذين وقعوا على البيان، فإن هذه الإجراءات في حال اتخاذها ستزيل مناخ الخوف والاحتقان المسيطر على المهنة، وستفتح الباب أمام إمكانية إصلاح الوضع المهني والاجتماعي المزري الذي يعيشه أبناء المهنة.

ومن ضمن الاقتراحات الأساسية من أجل تغيير الوضع، تعديل قانون الإعلام بما يضمن استقلالا حقيقيا لمهنة الصحافة بالتشاور الواسع مع أبناء المهنة والقانونيين المختصين، وإطلاق ترتيبات عاجلة لإعداد قانون الإعلان لإنهاء احتكار الحكومة للإعلانات وما يمثله من ذلك سلاح يهدد أرزاق العاملين في قطاع الإعلام. ويرى العاملون في القطاع أن من المهم السماح بإطلاق قنوات تلفزيونية خاصة للقانون الجزائري وليس الأجنبي، وتمكين القطاع السعي البصري من لعب دوره في الخدمة

الجزائر - أعلن عدد من الناشرين وممثلي المؤسسات الإعلامية الجزائرية عن تأسيس «نقابة ناشري الإعلام» بهدف تنظيم مهنة الصحافة والإعلام والدفاع عن مصالح الناشرين والمؤسسات الإعلامية وفق ضوابط المهنة وأخلاقياتها.

وأورد المؤسسون في بيان أصدره باسم النقابة الجديدة، أن تأسيسها جاء نظرا للتحولات المهنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر، ومساهمة منها في تنظيم المهنة، وضمان خدمة عمومية تكفل حق المواطن في إعلام مهني واحترافي وفق ضوابط المهنة وأخلاقياتها، وبما يضمن أيضا المحافظة على استمراريتها ومصالحها الاقتصادية.

وأوضح بيان الناشرين وممثلي المؤسسات الإعلامية الوطنية والمحلية، الورقية منها والرقمية، أن الصعوبات التي تعيشها المؤسسات الإعلامية جراء غياب التشريعات المنظمة للمهنة والآليات الضابطة لممارستها دفعت إلى الشروع في تأسيس هذه النقابة.

ويطالب الصحافيون الجزائريون منذ عدة سنوات بإصلاحات عاجلة في القطاع وسط وعود حكومية متكررة لم تقض إلى نتيجة. وفي أكتوبر الماضي، أطلق صحافيون مبادرة دعاوا خلالها الحكومة إلى «إشاعة جو من التهذيب في قطاع الإعلام عبر القيام بإجراءات فورية، أبرزها إطلاق سراح الصحافي خالد درارني المسجون بسبب نشاطه الصحافي وتمسكه بممارسة مهنة، حيث يواجه الآن حكم في تاريخ الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال».

الشركات الاقتصادية شريان حياة الإعلام الفلسطيني وسبب أزمته

حماس توجه بعدم نشر الإعلانات في الصحافة المستقلة



الأزمة تطال الجميع

الأزمة يعني أن الإعلام الفلسطيني في وجه العاصفة، وأنه يواجه أزمة كبيرة. ويطلب أيضا ممثلو وسائل الإعلام الفلسطينية بإلغاء كافة أنواع الضرائب ومنح كل مؤسسة إعلامية قامت بتسديد ما عليها من ديون فترة سماح، والعمل على مساعدة وسائل الإعلام في المصاريف التشغيلية من موظفين ومصاريح نقل وانصالات وكهرباء وإنترنت، لاسيما أن كافة أنشطة وبرامج وسائل الإعلام أصبحت خدمية.

ومنذ مارس الماضي، أعلنت الحكومة الفلسطينية سلسلة إغلاق وإجراءات لمواجهة فيروس كورونا، بينها إغلاق البنك، وفي أكتوبر الماضي، توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 8 في المئة خلال 2020، تحت تأثير أزمة جائحة كورونا وتعطل تحويل عائدات المصارف من إسرائيل، وتباطؤ اقتصادي بدأ في 2019.

وقال البنك في تقرير له «بعد 3 سنوات متتالية من نمو اقتصادي يقل عن 2 في المئة، أثبت عام 2020 أنه صعب للغاية حيث يواجه الاقتصاد الفلسطيني ثلاث أزمات تشد كل منها الأخرى».

وحسب البنك الدولي، الأزمات الثلاث تتمثل في «تفشي جائحة كورونا، وتباطؤ اقتصادي حاد، ومواجهة سياسية أخرى بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، عطلت تحويل إيرادات المقاصة».

ويشأن الوظائف، ذكر التقرير أن 121 ألف شخص فقدوا وظائفهم في الربع الثاني من 2020 مع تفشي الجائحة. غير أن الأسباب السياسية تلقي بقلها على وسائل الإعلام بشكل كبير، لاسيما في قطاع غزة، إذ تقوم الأجهزة الأمنية التابعة لحماس بتوجيه الشركات الكبرى بضرورة عدم بث نشاطاتها ورعاية برامج وسائل الإعلام المستقلة، وعدم نشر أي إعلانات فيها حتى لا يتم كسب أي دخل مالي لها، بالإضافة إلى حالة الفوضى والصراعات والحروب في عدد من الدول العربية، مما أدى إلى صرف الكثير من التبرعات إلى جهات أخرى بعيدا عن الإعلام، فكانت توجه الأموال لإنقاذ حياة المتضررين في الدول العربية التي تئن تحت وطأة الصراع.

وقال الإعلامي عرفة البنداري المختص في الشؤون العربية «لا أعتقد أن الأزمة المالية يمكن أن تكون السبب الرئيسي في غلق تلك المؤسسات، فهناك إجراءات إدارية وتنظيمية يمكن اتخاذها لتقليص النفقات والتغلب على الأزمة المالية كإعادة الهيكلة أو اندماجات مع كيانات أخرى».

وأضاف «أعتقد أن حماس تعمل على قصد لغلق المؤسسات الإعلامية من أجل المزيد من إحكام السيطرة على القطاع، لتجميع الدور ودمجه في صوت واحد فقط يعبر عن آراء حماس الرسمية فقط ولا يترقب إلى معاناة المواطنين في الشارع».

وتعتبر الشركات الاقتصادية المصدر الرئيسي لتمويل وسائل الإعلام الفلسطينية عبر الإعلانات ورعاية البرامج في الإذاعة والتلفزيون، لذلك فإن الضربة القاسية التي وجهها فيروس كورونا للاقتصاد انعكس صداها مباشرة على الإعلام والصحافيين في القطاع الخاص.

وأفاد فراس الطويل، أحد العاملين السابقين في «أجيال»، أن إدارة الإذاعة دفعت بجميع العاملين للاستقالة والحصول على نهاية الخدمة، بخمسة 10 في المئة من مستحقاتهم بالتفاق مع العاملين، وإعادة هيكلة الإذاعة.

وتابع «ما جرى في ما بعد أنه تم الاستغناء عن الجيل القديم، وإبرام عقود جديدة مع زملاء شباب». وأضاف «دفعنا للاستقالة وتمت التضييق بنا، عملت وبقية الزملاء منذ بداية جائحة كورونا حتى نهاية العام 2020 بنصف راتب، على أمل الخروج بالإذاعة التي تعد بيتنا الثاني إلى بر الأمان».

ولست أنا كشخص». وأفاد نقيب الصحافيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، أنه تنبأ بأزمة مالية تعصف بعدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة.

وأشار إلى أن «وسائل الإعلام الفلسطينية تعتمد بشكل رئيسي على الإعلانات التجارية كمصدر دخل رئيسي، غير أن غالبية الشركات أوقفت إعلاناتها إثر سياسة الإغلاقات التي فرضها كورونا».

ويؤسسى تسريح الصحافيين في مؤسسات إعلامية فلسطينية، والآن أعلن 17 صحافيا، في القضائية التابعة لجامعة النجاح الوطنية (غير حكومية)، في مدينة نابلس (شمال)، انتهاء عقودهم، بعد مسيرة مهنية حافلة.

وكانت إدارة الجامعة قد بررت القرار في بيان بأنه يأتي جراء الأزمة المالية الناجمة عن جائحة كورونا. وأشارت إلى أنه تقرر تحويل الفضائية إلى تلفزيون محلي وإذاعة، وإعادة هيكلة العاملين فيها، وتم إغلاق مكاتب القضائية في باقي المحافظات الفلسطينية.

وسبق أن أعلن 11 صحافيا في إذاعة «أجيال»، برام الله انتهاء عملهم بالإذاعة بعد شهور من المعاناة المستمرة من ضيق الحال وقلة الأعمال، بسبب ما تمر به المناطق الفلسطينية من إغلاق وحظر تجوال.

ويقول صحافيون يعملون في عدد من وسائل الإعلام المحلية، إنهم يتلقون انصاف رواتبهم منذ بداية الجائحة، غير أنه لا أمل يلوح بالأفق لنهاية قد تعتبر سعيدة لهذه الأزمة.

رام الله - تتعرض المؤسسات الإعلامية الفلسطينية إلى أزمات مالية خانقة أدت إلى تسريح المشترت من الموظفين جراء جائحة كورونا التي أصابت الاقتصاد في معظم الدول، فقد أُلغست الكثير من الشركات الصغيرة وحاصرت المتوسطة منها، وبالتالي لم تعد الإعلانات ضمن أولوياتها.

وتعتمد وسائل الإعلام الفلسطينية على الخدمات الاعلانية كمصدر أساسي للتمويل. وفي شهر مارس 2020 أوقفت العديد من الشركات إعلاناتها في وسائل الإعلام، ولغت شركات أخرى الاتفاقات السنوية التي تنتظرها وسائل الإعلام، فأحدث هذا خسائر مادية كبيرة تضاف إلى خسائر الرعاية للقطاعات الإعلامية والبرامج خلال فترات عيد الفصح وشهر رمضان، والتي كانت تساهم بتغطية أشهر من الموازنات السنوية.

وأكد شريف حج علي، مدير التواصل في المركز الفلسطيني للتمنية والحريات الإعلامية «مدى»، أن «الأزمة المالية الناتجة عن جائحة كورونا عصفت بالإعلام الفلسطيني».

وأشار إلى أن «وسائل الإعلام الفلسطينية تعتمد بشكل رئيسي على الإعلانات التجارية كمصدر دخل رئيسي، غير أن غالبية الشركات أوقفت إعلاناتها إثر سياسة الإغلاقات التي فرضها كورونا».

ويؤسسى تسريح الصحافيين في مؤسسات إعلامية فلسطينية، والآن أعلن 17 صحافيا، في القضائية التابعة لجامعة النجاح الوطنية (غير حكومية)، في مدينة نابلس (شمال)، انتهاء عقودهم، بعد مسيرة مهنية حافلة.

وكانت إدارة الجامعة قد بررت القرار في بيان بأنه يأتي جراء الأزمة المالية الناجمة عن جائحة كورونا. وأشارت إلى أنه تقرر تحويل الفضائية إلى تلفزيون محلي وإذاعة، وإعادة هيكلة العاملين فيها، وتم إغلاق مكاتب القضائية في باقي المحافظات الفلسطينية.

وسبق أن أعلن 11 صحافيا في إذاعة «أجيال»، برام الله انتهاء عملهم بالإذاعة بعد شهور من المعاناة المستمرة من ضيق الحال وقلة الأعمال، بسبب ما تمر به المناطق الفلسطينية من إغلاق وحظر تجوال.

التحول الرقمي يفرض على المذيع التلفزيوني امتلاك مهارات أكبر

ويعود ذلك إلى أن الكثير من صناعات المحتوى، يميلون إلى الاهتمام بتقديم الحقائق على أكمل وجه، وضخ عدد كبير من المعلومات لمواكبة عصر السرعة، لكنهم يتجاهلون أهمية ربط النقاط الأساسية في المادة المقدمة، مما يترك المستخدمين يتساقطون «وماذا في ذلك».

ويقول التقرير إن المذيع يحتاج دائما الإجابة عن الأسئلة التي تحير الجمهور، وهو ما يظهر فهمه للاحتياجات العملية للمستخدمين في العصر الرقمي، حيث يجب أن يبحث عن كل ما له صلة بحياة المستخدمين اليومية، وهي ليست بالمهمة الصعبة في ظل التكنولوجيا التي سهلت العلاقة بين المستخدمين والمذيعين، بحيث يمكن توسيعها في الأشهر والسنوات القادمة.

الدقيقة التي يتوق إليها الناس ويتوقعونها بطريقة تناسب تطبيق البث عبر الإنترنت».

أوقات مشاهدة التلفزيون تنخفض بشكل أسرع مما كان متوقعا، والأجيال الشابة تفضل مشاهدة التلفزيون عبر الإنترنت

ورغم أن المذيعين يبذلون جهودا كبيرا في تقديم محتوى متنوع من حيث الحجم وطبيعة المادة، لكن البعض منهم يحقق نجاحا أكبر من الآخرين، لكن ذلك لا يعني أن ما ينتجه الراجحون هو بالضرورة أفضل من الآخرين.

لندن - يزداد توجه الجمهور من التلفزيون إلى المنصات الرقمية بشكل متسارع، ما يضع وسائل الإعلام أمام تحدي التحول من خدمة جمهور التلفزيون إلى خدمة جمهور واسع بغض النظر عن مكان وجوده، وانتقال المذيع التلفزيوني إلى مذيع شامل يراعي طبيعة المنصات الرقمية.

ويؤكد تقرير نشره موقع «إنسايدر إنفلوغانس» أن أوقات مشاهدة التلفزيون تنخفض بشكل أسرع مما كان متوقعا. ففي عام 2019، كان وقت مشاهدة التلفزيون يوميا 4 ساعات و10 دقائق، وانخفض في عام 2021 إلى 3 ساعات و37 دقيقة.

وأشار التقرير إلى أن عام 2019 شهد تغيرات كبيرة، ونزيف المشاهدين نحو المنصات الرقمية، فالأجيال الشابة تفضل مشاهدة التلفزيون عبر الإنترنت، مثل تطبيقات البث عبر الهاتف المحمول، بدلا من مشاهدة التلفزيون الفعلي.

ويحصل غالبية جيل الألفية على أخبارهم من التلفزيون والمصادر الرقمية معا. ومع ذلك، فإن 36 في المئة من الأعمار تنتم متابعيها عبر المصادر الرقمية فقط، بينما يحصل 8 في المئة فقط من المستهلكين الشباب على الأخبار من التلفزيون وحده. وهذا يؤدي إلى أن فشل الإعلام في التواصل مع المشاهدين عبر الإنترنت ستكون له عواقب سلبية، لاسيما على المذيعين الذين يتخلعون إلى توسيع نطاق انتشارهم.

ويجب على المذيعين التكيف مع التغييرات الإعلامية من أجل الاحتفاظ بمكانتهم ومكانتهم. وسيساعد تحديد التغييرات الرئيسية والاتجاهات الناشئة في أساليب البث المتطورة، العاملين في الصناعة على تحديد كيفية تعديل استراتيجياتهم الإعلامية، وكيفية الاستعداد بشكل أفضل للمستقبل لتحقيق النجاح والانتشار.

وقال المذيع تيم هيلر المختص في أحوال الطقس لموقع «إي.بي.إم»، إن «الطرق المتكررة الجديدة لنشر المعلومات، مثل الخدمات الإخبارية المستمرة على مدار الساعة، ستصبح أكثر قيمة. إضافة إلى التحسينات في تكنولوجيا الطقس وحيوية النشر الجوية في تقديم المعلومات المحلية



صورة المذيع التقليدية عفا عليها الزمان